

هذه الفية الوصول

الى

علم الاصول

تناظرها

الشيخ علي ابراهيم شفيق

من علماء الازهر الشريف

غفر الله له وللمسلمين

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

(شركة مطبعة الرغائب بمصر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبالهدى قد ارسل الرسولا	حمدا لمن علمنا الاصولا
ودينه الداعي الى الصواب	فخا بالسنة والكتاب
من ظلمة الجهل لنور الرحمة	محمد الهادي لكل الامه
ما قام داعي الصبح للقلاح	صلى عليه قالق الاصباح
ثم اولى القياس والاتباع	والال والصحب ذوي الاجماع
وفضله بين العلوم شائع	وبعد فالاصول علم نافع
على الذي في حفظه تساهلا	ونثره قد صعب المسائل
من بعد ما عز علينا فهمها	فرمت فيه الاختصار نظما
مسائل الفن بها ونظمت	وهذه ارجوزة قد جمعت
في علمي الاخلاق والاصول	سميتها القيسية الوصول
في منع ما عن التمام يمنع	اليك يارب البرايا نضرع
نافعة لكل من زاولها	هذا وارجو الله ان يجعلها

تعريف الاصول

بقواعده كأياسة توصلا	بها الى استنباط فقه خلا
من الادلة التي قد فصلت	ككل امر للوجوب قد ثبت
شم الاصولي الذي قد مر فا	ادلة وطرقا قد وصفها
وعارف ايضا صفات المجتهد	وهي التي بها اجتهاد قد وجد
وبالمرجحات تستفاد	دلائل الفقه التي تراد
والفقه وهو العلم بالاحكام	شرعية من قبل الاسلام
تعلقت بعمل للقلب	او غيره من واجب ونهيب
كالعلم في الوضوء ان النية	واجبة والوتر ذونديسه
والعلم من ادلة الاحكام	مكتسب بالظن للامام

موضوعه وغايته وواضعه

موضوعه الادلة الشرعية	لليبحث عن احوالها الحكمية
وغاية معرفة الاحكام	لنيل ما يسعد في الدوام
وواضع هو الامام الشافعي	لاخذ احكام لفقه نافع

باب الاحكام

حكم خطاب الله قد تعلقا
من حيث انه بهذا الفعل
من ثم لا حكم لغير الله
فان لفعل اقتضي الخطاب
او كان غير جازم فتدب
او اقتضى الترك وكان جازما
او غير جازم ينهي قد اتى
وان يكن بغير مخصوص عرف
او اقتضى التخيير فالاباحه
والفرض والواجب قد ترادفا
تطوع وسنة وندب
وبالشروع لا يجب مندوب
وواجب اتمام حج ندبا
في فعله كفارة ونية
بفعل من به البلوغ حقا
مكلف مع صحة في العقل
فهو تعالى امر ونهى
وكان جازما فذا ايجاب
وسنة ايضا ومستحب
فهو الذي يدعونه المحرما
فذا بمكروه لديهم اثبتا
فبخلاف الاولى فيه يتصف
وحكما الاصل هو السراحة
وفيهما النعمان حقا خالفا
ترادفت ايضا ومستحب
والرأي عند الحنفى الوجوب
لانه كالنقض فيما طلبا
وندب عمرة بذى الكيفية

بكون شيء سببا تحققا	ثم خطاب الوضع . ا تعلقا
او مانعا ثم صحيحا فاسدا	او كون هذا الشيء شرطا واردا
فسبب وهو اليه يستند	فما به تعلق الحكم وجد
ومثل اسكار لمنع الخمر	مثل الزوال لوجوب الظهر
منضبط والجزء منه الاخر	ومانع وصف وجودي ظاهر
كمنعنا القصاص لابن من اب	معرف تقيض حكم السبب
وقوعه شرع الاله المنصف	والفعل ذوالوجهين انوافق في
اسقاطها القضاء والاعادة	فصحة وقيل في العيادة
وقيل بالاسقاط للقضاء	وفسروا الصحة بالاجزاء
من واجب ايضا ومن مندوب	وخصص الاجزاء بالمطلوب
مقابل لصحة تراد	وقيل بالواجب والفساد

باب الحسن والقبح

والقبح ما نافره بالنقص	والحسن . الايم طبع الشخص
هما بهذا المعنى عقليان	وبالكمال ثم بالنقصان

وان يكن مدح وذم عاجلا
 قد رتبنا عليه فالشرعي
 وشكر منعم علينا مستحق
 واعلم بان لا حكم قبل الشرع
 فكان أمر الناس موقوفا على
 وحكم أهل الاعتزال العقل
 فما قضى فالأمر فيه اظهر
 ثم الصواب انه يمتنع
 وملياء وكره ولو على
 لكونه اختار بقاء نفسه
 فأول وهو الذي لا يدري
 ثانيها من يدري مثل الملقى
 وثالث من لا له مندوحة
 امر بمعدوم له تعلق
 وفقد نفى التعلق المنزلة

ثم الثواب والعقاب آجلا
 وهو الذي جاء به النبي
 بالشرع لا بالعقل في القول الا حق
 بوصف بالوجود او بالعدم
 ورود شرع الله جل وعلا
 فيما يعم القول ثم الفعل
 وما منع فالوقوف فيه اشهر
 تكليف غافل وقيل يعم
 قتل وأثم قاتل له اعتلا
 يقتل من كافأه من جنسه
 سكران ومن يكن في سكر
 من شامق على قتيل الالتقا
 الابصيره على القبيحه
 لكنه بالأموى محقق
 حتى يذا المعني الذي ينسب له

باب الأدلة

وقد اتت أدلة الأحكام	مقسومة خمسة الأقسام
وهي كتاب سنة اجماع	قياسهم دليله السماع
وخامس الأدلة استدلال	وعند اهل الرأي لا يقال
وفهم معنى الأولين يقتضى	بحثا عن الالفاظ وضعا ارتضى
والبحث ايضا عن ظهور المعنى	او عدم الظهور من ذا المبنى
والبحث عن وجوه الاستعمال	فيها وعن دلالة المقال
وما الوصول بصحيح النظر	فيه لمطلوب ووصف بمنبر
يمكن غالبا في الاصول	ووقع الخلاف في المدلول
هل علمه الذي آتى بعد النظر	مكتسب او غيره لمن نظر
والحد وهو جامع المحدود	ومانع الغير من الوجود
وقيل لا يدعى الكلام في الازل	خطابا اذ ذاك لثقي من حمل
وصححوا تنوعا فيه الى	امر ونهي خبر وقيل لا
والنظر الفكر الذي ادى الى	علم أو ظن والادراك بلا
حكم تصور على التحقيق	وهو به سموه بالتصديق

وجازم منه الذي لا يقبل
وقابل له اعتقاد طائفة —
وغير جازم يسمى ظنا
ان كان راجحا فهذا الظن
والشك ان تساويا الامر ان
والعلم قال الوازي في الحصول
وقال ايضا حكم ذهن جازم
ثم الامام قد حكم بعسره
والعلم برشائه ما فيها
وانما التفاوت الذي حصل
كالعلم بالثلاثة الاشياء
ثم انتفاء العلم بالمقصود
وقيل بل تصور المعلوم
سهو ذهول الشخص عما عليه

تغيرا علم لديهم يعقل
وفاسد ان لم يكن مطابقا
وهما وشكا ولها يتنا
او كان مرجوحا فوهما يعنو
فهو خلاف غيره حكمان
بانه ضروري في الحصول
مطابق لموجب قد يعلم
فرايه الامساك عن تفسيره
تفاوت والبعض قال فيها
بكثرة العلاقات قد وصل
وعلم شيئين على السواء
سواء جهلا واضعوا الحدود
على خلاف هيئة المفهوم
نسيانه زوال ما قد فهمه

باب الاداء والقضاء

وفعل بعض ماله الوقت دخل هو الذي يعرف بالاداء ثم المؤدى ما فعل في وقتها اعادة فعل المعاد ثانيا وحكم شرع انه يكن تغيرا مع قيام سبب للحكم كما كل ميتة لذي اضطرار في رمضان للذي قام السفر هذا والا فهو بالزيمه

او كاله ثم الخروج ما حصل وضده الموصوف بالقضاء من كل او بعض وبمدفونها خلل في الفعل كان آتيا الي سهولة لعذر قد طرا فرخصة تدعي بهذا الاسم وسلم والقصر والافطار به وما بصومه له ضرر متصف في ائمة القويمة

فصل في مسئلة الحسن

فعل المكاف الذي قد اذنا قيل وفعل غيره ايضا حسن ثم التبيح ما نهى عنه ولو

فيه من الشارع يدعي حسنا مثل الصبي ومن به قام الوسن على العموم ذلك النهي روي

وَجَازَ التَّرْكَ مِنَ الْأَفْعَالِ	لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى ذِي الْحَالِ
وَيَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى الْمَرِيضِ	ثُمَّ مُسَافِرٌ وَذَاتُ الْحَيْضِ
قَالَ الْكَثِيرُ لِشُهُودِ الشَّهْرِ	وَالْوَجُوبُ لِلْقَضَاءِ بِالْقَدْرِ
لَكِنْ أَجِيبُ أَنَّ هَذَا حَقًّا	عِنْدَ انْتِفَاءِ الْعُذْرِ لَيْسَ مُطْلَقًا
وَالْمَرَاذِيُّ قَالَ أَحَدَ الشَّهْرَيْنِ	عَلَى مُسَافِرٍ عَدَّ الْأَثْنَيْنِ
وَالْأَمْرُ يَسْتَمَلُّ فِي الْوَجُوبِ	حَقِيقَةً وَجَازًا فِي الْمُنْدُوبِ
وَلَيْسَ مُنْدُوبٌ مَكْلَفًا بِهِ	ثُمَّ الْمُبَاحُ هَكَذَا مِنْ بَابِهِ
الزَّامُ شَيْءٌ فِيهِ كَلْفَةٌ عَلَى	مَكْلَفٍ فَذَلِكَ التَّكْلِيفُ لَا
طَلَبُهُ كَمَا يَقُولُ الْقَاضِي	وَهُوَ عَنِ الْقَوْلِ الْآخِرِ رَاضِي
ثُمَّ الْمُبَاحُ لَيْسَ جَنْسُ الْوَاجِبِ	وَعَبْرَ مَامُورٍ بِهِ فِي الْغَالِبِ
وَأَنَّ لَشَيْءٍ نَسَخَ الْوَجُوبِ	يَبْقَى الْجَوَازُ أَمْرُهُ مَطْلُوبُ

فصل في الأمر بهم

من أشياء

أمر بواحد مع الإبهام	من جملة الأشياء بالنظام
يوجب واحدا بلا تعيين	كالأمر في كفارة اليمين

وقيل بل يوجب كل الوارد	وبسقط الكل بفعل واحد
وقيل منها واحد معين	عند الإله أمره مبين
وقيل ما تختاره المكلف	للفعل من أيّ وذا يختلف
فإن بفعل كتبها استقصاها	فإنه يثاب عن أطلاها
وإن يكن لكها لا يفعل	فهو على الأدنى عقابا يسئل
وجاز تحريم واحد بلا	تعيينه كالامر فيما مثلاً

فصل في فرض

الكفاية

فرص كفاية مهم يقصد	حصوله في جملة ويوجد
وزعم الأستاذ والجويني	تفضيله عن كل فرض عيني
وهو على البعض وفاقاً لإمام	خلاف قول الشيخ في هذا المقام
وبشروع الشخص فيه عينا	عليه في القول الأصح المعني
وسنة الكفاية المندوبة	كفرضها في كونها مطلوبة

فصل في وقت الاداء

جميع وقت الظاهر بل ومثله	وقت اداء لجواز فعله
--------------------------	---------------------

ولا على مؤخر عزم يجب	ولكن الخلاف فيه منتصب
فقل بل وقت الاداء الاول	وقيل في اخر وقت يفعل
وقيل ما به الاداء اتصالا	والكرخي ان قدم ما قد فعلا
■ وقع واجبا بشرط وهو ان	يبقى مكلفا لآخر الزمن
ومن يكن مع ظن موت اخر	عصي فان عاش وفعله جري
في الوقت فالجهمور قالوا بالاداء	والقاضيان في القضاء شدا
ثم الذي مع ظنه السلامه	آخر واجبا وقد ادا له
ومات في الوقت ولم يستقص	ففي الصحيح انه لا يصي

فصل فيما لا يتم الواجب الا به فهو واجب

ما لا يتم واجب الا به	فواجب بالاصل في ايجابه
لو لم يجب لجاز ترك الواجب	وذا هو القول الذي للغالب
وثلاث الاقوال انه وجب	كالنار للاهراق ان كان سبب
قال الامام ان يكن شرعيا	وليس عاديا ولا عقليا
مثاله الوضوء للصلاة	وليس كالنصاب للزكاة
ورك محذور اذا تمذرا	الا يترك غيره مما جرى

فيه الجواز وجب الترك له كلاء ان قل ولاقي بوله
 ومثله اشتباه منكوحته باجنبيه على فطنته
 كذلك ان طلقها معينه او نسيت من يد حال بنده
 فيحرم القربان لكل الى ان يظهر الحال الذي قد اجلا

فصل في مطلق الامر

لا يشمل المكروه امر مطلق خلاف قوم للشمول حقيقة وا
 فلا تصح صلوات وقعت في كل اوقات لها قد كرهت
 حتى على كراهة التنزيه على الصبح عند ذي التنبيه
 وواحد ذو جهين قد طالب من الصلاة في مكان ودعصب
 قد قال جمهور الوري تصح وليس فيها للصلى ربح
 وانقاضي والامام اسقطا لطلب ونفى صحة لدهما وجب
 ولا تصح عند احمد ولا تسقط للفرض الذي انه فعلا
 والخارج التائب من منصوب آت بفعل واجب محبوب
 ثم ابو هاشم الجبائي قد قال فيه بحرام بجائي
 وساقط على جريح بقتله ان استمر او لكف يفعاله

أن لم يمكن عليه يستمر ففيل بالتخيسير أو يقر
تقال امام الحرمين ما لي حكيهم وقد توقف الغزالي

فصل في جواز التكليف بالحال

وجوزوا التكليف بالحال للذات أو للغير لا الحال
كالجمع للضدين في مكان وطيران كان من انسان
والشيخ ثم اهل الاعتزال وابن دقيق العيد والغزالي
قد سمعوا ممتنعاً لغير ما تعالى العلم به قد علمها
وومنع الامام فيه الطلاب لا منع صيغة لما قد طلبها
وحققوا الوقوع في الممتنع للغير لا بالذات في الممتنع

فصل في حصول الشرط الشرعي

حصول شرط شرعي كالإيمان ليس بشرط عند ذي الاتقان
في صحة التكليف بالمشروط وفرضت في كافر منوط
يكن فرع من فروع الشرع وحققوا وقوعه للسمع
وقال اهل الرأي لا يكف في كفره أصلاً بشيء يعرف

وقال قوم بالتواهي كافا وغيرهم من بارتداد وصفا
ثم اتخلاف جاء في خطاب تكليف المخصوص بالشواب
وما من الوضع اليه يرجع وليس في اتلاف مال يسمع
وفي الجنايات وفي الترتب لأثر العقود مثل النسب

فصل لا تكليف إلا بفعل

وليس تكليف لديهم واقعا إلا بفعل كان أمرا جامعا
والإنها مكاف في النهي به وفعل الضد في النهي
وقال قوم منهم الجبائي مصر أيضا بالانتفاء
وقيل قصد الترك فيه يشترط والامر للجمهور بالفعل ارتط
بعد دخول وقته الزاما وقبله عندهم اعلاما
وأكثر الجمهور قالوا يستمر تعلق الزامى ثم يشتر
في حال مباشر فعلا وقعا ثم الغزالي قال فيه انقطاع
وقيل إن الأمر لا يوجهه إلا إذا باشره الموجه
فاللوم قبلها على التلبس بالكف عن فعل نهى إلا نفس

مسئلة

يصح تكليف على المشهور	بع — لم آمر مع المأمور
في الاظهر انتفاء شرط ما يقع	في وقته كامر شخص قد وقع
يصوم يوم موته قد علما	من قبله لا آمر اولهما
ويوجد التكليف للمأمور	معلوما اثر أمره المذكور
وخالف الامام والمعتزله	في صحة التكليف في ذى المسأله
أما بشيء مع جهل من أمر	فالاتصاف في وجوده ظهر
واعلم بان الحكم بالامر ين	نيط على الترتيب في هذين
فيحرم الجمع كأكل الميتة	مع المذكي لوجود القدرة
وقد يباح الجمع أويسن	ومثل ذا في بدل يظن

الركن الاول المكتاب

كتابنا لفظ منزل على	محمد خير نبي أرسلنا
لاجل اعجاز بأي سورة	وان تكن من سور قصيرة
مع تعبد ومنه البسملة	أول كل سورة مفصلة

غير براءة كما قد عدا
والسبع قد تواترت الينا
وليس منها المد والزيادة
ولم نجز قراءة بالشذ
ثم الصحيح ما وراء العشرة
أجراؤه ككبر الآحاد
وفي بقاء مجمل الكتاب
اقوال الثالث ليس يبقى
وعيره أن الأدلة التي
تفيد مع تواتر يقينا

لا نقل آحاد كالمها
من النبي نعمة علينا
تخفيف همزة مع الإمالة
وهو الذي أتى بنقل النذ
وقيل أيضا ما وراء السبعة
في الاحتجاج صبح في الاسد
غير مبين على لصواب
واختارها الرازي قولاً حقا
تدعى لاهل الفن بالنعلة
أو غيره بنقله الينا

باب المنطوق والمفهوم

مادل عنه اللفظ في محل
يكون صا ان افاد معنى
وظاهر الز كان مرجوحاً أفد
وجزاء لفظ ان يكن دل على

نطق فمطوق أنى في النقل
لا يحتمل غير أكزبد اغنى
نحو رأيت ذلك اليوم الاسد
جزء معنى فالركب اجعلا

دلالة اللفظ على معناه	مطابقة والجزء سميناه
تضمنا واللازم التزام	كقابل العلم له احترام
والصدق في المنطوق ان توقفنا	او صحة له على الذي اختفى
فذى دلالة اقتضا وان لم	يكن توقف لذين يعلم
وحل لفظه الذي فاده	على الذي ليس به اراده
فهي اشارة الى الافهام	نحو أحمل ليلة الصيام
مفهومهم معنى عليه دلا	لا في محل النطق لفظا اصلا
فحكمه ان وافق المنطوقا	به فذا يدعونه التوفيقا
فحوى لخطاب ان يكن اولى وان	كان مساويا فلهجه بين
للشافعي الاقوال فيه الثابتة	دلالة الداييل للوافقة
طريقها القياس وهو الاولى	او المساوي وهو يدعى الاجلى
وقيل بل لفظية قد دعيت	والامدى والغزالي فهت
من السياق او من القرائن	منسوبة الى المجاز البين
وقيل ان اللفظ عرفا نقلا	لها على الوجه الاعم بدلا
وحكم متطوق به ان حالته	حكم لمفهوم فذى المخالفة

والشرط ان لا يترك المسكوت	خوفا وغيره له ثبوت
وعديم الخروج للذكور	لغالب كآية الحبور
او لسؤال عنه او حادثة	او جعل حكم النعم السائمة
او غيره مما اقتضى التخصيصا	بالذكر والحكم اتي منصوصا
ما يقتضي التخصيص بالذكر منع	تحقق المفهوم والمنع امتنع
ان قيس مسكوت على منطوق	لهذه بهذه الطريق
يعمل المعروض باستماع	وقيل لا يتم بالاجماع
وذلك المفهوم للمخالفة	يدعى بمفهوم الصفات السالفة
وعدة منها وظرف وعدد	حال وشرط ثم غاية زبد
وقد اتت من بعدهم ائمة	والفصل والممول ان تقدما
اعلاه لا عالم الا زيد	من بعده ترتيبها جديد

باب المفاهيم

كل المفاهيم بدون للقب	تكون حجة بقول العرب
وقيل بل شرعا وقيل معنى	واحتج بالالفاظ بدخ منا
وانكر السكل الامام الخنفي	وغيره اثبت في الصحف

مفهوم غاية هو المنظوق وقيل مفهوم وذا التحقيق
يتلوه شرطهم وصف يراد فطبق لصفة فالعدد
والآخر : التقديم للعمول

وخالف ابن الحاجب الاصول
وانما بالكسر قال الآمدى ليست تفيد الحصر في الموارد
وشيخنا الغزالي والشيرازي وألكتائم الإمام الرزي
قالوا تفيد الحصر بالمفهوم وقيل نطقا عند ذى العلوم
وأما بالفتح فرغ ما كسر من أجل ذا كانت تفيد ما حصر

فصل في حدوث الموضوعات اللغوية

من لطف رب الخلق بالعباد حدوث ما دل على المراد
وذلك موضوعات اهل اللغة تدل عن مدلولها في النية
وهي من المثال والاشارة أقيد في دلالة العساره
وهي اني لها على المعاني دلالة اوضح اليان
وعرفت تواترا بالنقل كالارض والسما لحنى أصلى
أو نقل آحاد كوضع القمر للحيض ثم وضعه للبرء

وعرفت كذلك باستنباط
مادل عنه اللفظ أما معنى
أو مفرد مستعمل كالسكدة
أو مهمل كاحرف الهجاء
والوضع جعل اللفظ قد دل على
واللفظ موضوع لمعنى خارجي

واللهي وضع المعاني
ما استأثر الله له بالعلم
وكل لفظ شاع بين الناس
معناه الا خواص الصفة
ما يوجب التحريك للأجسام
والنص للجمهور بالسوية
علمها الإله للعباد
أو خق العلم الضروري بها

واللهي وضع المعاني
من نص أو من ظاهر البيان
متشابه يدعي بهذا الاسم
يمنع وضعه مع التباس
كما يقولون مشيتوا بالواسطة
فأحركة عند أولى الكلام
إني اللغات الكل توقيفيه
أو خلق الأصوات في الأجساد
في بعضهم فأحسنوا لضربها

من واحد أو غير واحد ظهر	وقيل ان وضعها من البشر
منسبه لغيره وبالإشارة	وحصل العرفان بالإشارة
إليه للغير فذا التوقيف	أو قدر ما يحتاج في التعريف
له وقيل أنه بمسكه	وغيره محتمل بنفسه
هل تثبت اللغات بالقياس	ووقع الخلاف بين الناس
في ذلك الثبوت بالطريقة	ويستوي المجاز والحقيقة
وغير هذا القول قد أجازوا	وقيل بل تثبت لا المجاز

فصل في اتحاد اللفظ والمعنى

أي كان كل واحد قد انفرد	وان تجد لفظا ومعنى اتحد
من اشتراك فهو جزئي وقع	فان يكن تصور المعنى منع
تواطؤ ان استوى معناه	وعكسه الكلّي سميناه
فقد تساوي المعنى في الاقتران	في سائر الافراد كالانسان
تفاوت المعنى بالاشتداد	مشكك ان كان في الافراد
كالفرس المعروف والانسان	تعدد اللفظ والمعاني
بدون لفظ مترادف ورد	تبين وان ترا المعنى اتحد

وعكسه في المعنيين ان أتى
والعلم للفظ الذي قد وضعا
لا يشمل الغير كذلك وهو ان
أولو حظ الوجود عند الوضع
فدا يسمى علما للجنس
حقيقة فهو اشتراك ثلثا
لمسالة التعيين حقا وقعا
في خارج كان فمخصص بين
نحو اسما علم للسبع
أو أطلق الوضع فاسم الجنس

باب الاشتقاق

وان نجد لفظا لا آخر يرد
لنسبة بينهما في المعنى
لكونه لا بد من تغيير
وقد أتى المشتق كاسم الفاعل
وباختصاص جاء كالقاروره
وذلك المشتق منه في المحن
وكون مشتق عليه اطلاقا
لذلك المعنى والا وجبا
من ثم كان الاسم في المشتق
ولو مجازا فاشتقاق قد ورد
وكل حرف من حروف المبنى
بينهما محقق أو تقديرى
مطرذا كضارب وقائل
تدعى به الترجاجة المشهوره
بقاء معناه اشتراطا قد حصل
حقيقة ان كان أمكن البقا
آخر جزء منه ثم اصطحبا
حقيقة في الحال لا في النطق

وقيل ان وصف وجودي طرا
للذات كالسواد والقياس
فلا يسمى الذات بالمشتق
وليس في المشتق مثل الاسود
يشاقض الوصف الذي تهررا
بعد البياض والقعود التام
من اسمه اجماعا لا هل الحق
اشعار ذات بالخصوص مفرد

فصل هل المترادف والمشارك واقعان أولا

وفي الكلام وقع التريف
وقد نفاه الرازي في الحدود
إفادة التـ... تابع للمتبع
كلا الرديفين مكان الا بحر
ان لم يكن بلفظه تـ...
وما أتي مشتركاً هل وقما
وفي الحديث ثم في القرآن
أو الوقوع واجب أو امتنع
إطلاقه على معانيه معه
ينظر الوضع لكل منهما
لكن قوم في الوقوع خالفوا
أيضا في الاسماء والمحدود
تقوية حقيقة الوقوع
ومعونه حق في الظاهر
وبعضهم الى الخلاف أرشدا
فيه وقيل انه ما سمعنا
نفاه قوم من ذوي العرفان
وقيل ليس في النقيضين يقع
بجازا أو حقيقة قد سمعنا
وظاهر عند الخلو فيهما

عن الفرائن التي قد عثت
والقاضي قال ان هذا يحمل
والبصري وانغزالي قالافه
والا كثرون فيه قالوا جميعا
ان ساع مبنى على الجواز
بجاء الخلاف هل يصح فيها
لواحد مثل التي قد عثت
لكن عليهما احتياطا يحمل
بصحة القصد لما يعتيه
وباعتبار معنيته سيما
وفي الحقيقة وفي المجاز
مما يلفظ واحد قصدهما

باب الحقيقة والمجاز

لفظ اذا استعملته فيما وضع
ووضعها من لغة قد اقتبس
ووضع أهل العرف بالعرفية
وختير في القرعية الوقوع
واعلم بان الشرعي ما لم يستفد
ويطلق الشرعي على الممدوب
أما المجاز وهو في الافراد
مع قرينة بوضع ثاني
له ابتداء بحقيقة سمع
كاسد للحيوان المفترس
يدعى ووضع الشرع بالشرعية
والنفي في دينية مسموع
الامن الشرع الذي به ورد
ثم على المباح والوجوب
فلفظ استعمل في المراد
ولا ارتباط بين ذي المعاني

من ذا وجوب سبق وضع قد علم

وهو اتفاق في المجاز قد لزم

أما وجوب سبق الاستعمال	فليس فيه واجبا بحال
وذا هو المختار قيل مطلقا	ثم الاصح وهو ما تقدم
لما عدا المصدر كالرحمن	وهو من الرحمة والاحسان
وأيضا الى المجاز بعدل	لكونها على اللسان تثقل
أو لبشاعة أئت من أجابها	أو لبلاغة له أو جهلها
أو شهرة المجاز لا الحقيقة	أو غيرها كما ترى تحققة
وهو والنقل خلاف الأصل	من اشتراك أولي عند الكل
كلاهما أولى من الاضمار	ومنها التخصيص أولى بجار
وقد يكون آتيا من جرة	علاقة بالشكل أو بالصفة
أو باعتبار ما يكون قطعا	أو كان ظنا لا احتمالا يدعى
والضد والزيادة المجاورة	علاقة بالقصان فيه سائر
وسبب منها مع المسبب	والكل للبعض بهذا المذهب
ومتعلق لما تعلق	وعكس ذا وما يشمل اطلاقا

على الذي بقوة كالسكر	حجرة في دنها المشهر
وليس في الاعلام من مجاز	منقولة أولام مع الجواز
ويعرف المجاز بالتسادر	لغيره منه بفهم ظاهر
لولا القرينة التي قد صُحبت	وصحة النفي التي قد ثبتت
وجمعته على خلاف جمع	حقيقة كالامر عند الجمع
وبالتزام القيد والتوقف	على المسمى الآخر المتصف

فصل في العرب

معرب لفظ أتى غير علم

واستعملته العرب في معنى العجم

وثيس في القرآن ذا وجود	وفاق رأي الشافعي السديد
وقيل كالشكاة والقسطاس	واستبرق فيه على القياس
مستعمل الالفاظ في الممانى	حقيقة ثم المجاز الثاني
كاسد لحوان اقترس	أولشجاع قد أتى على فرس
أو باعتبارين حقيقة أتى	ثم مجازا في اللسان أهدأ
وقبل الاستعمال منفيان	عن كل لفظ ذلك الامر ان

واللفظ محمول على عرف ورد
من شرع أو أهل عرف الطرد
أولئة في خطاب الشرع
بجمل ما يأتي لمعنى شرعى
ثم على معنى لعرف عما
واللقوى بعنده قد أمّا
وفي تعارض المجاز الراجح
مع حقيقة بضمت واضح
قال أبو حنيفة الحقيقة
أولي به لكونها العريضة
وفسیره المجاز والاختار
اللفظ بجمل فلا يصار
للحمل الا بقريئة ترد
ومهما ترجح الذى قصد

فصل فى الكناية

ولفظ استعمل فى معناه
أريد منه لازم الياه
كناية مثل طويل للنجاد
ومثله أيضا كثير للرماد
أما اذا عبر بالمازوم
من لازم فهو مجاز القوم
تعمير اللفظ الذى استعمل فى

معناه بالتأويل للغير
مثاله جاء عن الخليل بل
فعله كبيرهم بهذا الجمل

باب الحروف

مبنى الحروف الآتي في الأصول

وهي اذن وللحواس والجزا	يحتاجه . الفقيه . للدليل
وانا لشرط اولنني وترد	دواما أوفى غالب قد يجوز
وتأني للتخير والتقسيم	وأولئك أولاهم ورد
وأى لتفسير وللعداء	ومطلق الجمع والتعظيم
وأنى للشرط والاستفهام	كقولهم أي رب في الدماء
بها على معنى الكمال يستدل	كأيكم زاده في الاسلام
وتأني اذ للظرف والمفعول	ورصلة الي ندا مافيه أل
ونادر كون اذا للماضي	ثم للاستقبال والتعطيل
والباء للالصاق وهو ينقسم	مثاله آية الاتقضاء
ودكر لها من المعاني التعدية	الى حقيقى ومجازى قد هم
وسبب وبدل ظرفيه	ولاستعانة أتت مستوفيه
ثم بمعنى عن وللمقابله	وقسم وغاية بمضيه
	أيضا والاستعلا صارت كافله

للعطف والاضراب الانتمالى

لفظة بل وتأتى للإبطال

ويبدأ اسم. ضمه فى الأصل تأتي بمعنى غير أو من أجل

وتم التثنية مع هذه الملاء والخلف فى الترتيب فانظر أصله

وحتى للغاية والتعليل ورب للشكر والتقليل

على تكون اسماء وحرف استعلاء أما علا يعلم وتأتى فعلا

والفاء للعطف والترتيب بمعنى ثم للتعقيب

وفى ظرفها والاستعلاء وفيزه كمن الى والباء

ثم لتعليل أنى عليه (لصكم فيما أفضم فيه)

وكى لتعليل ومصدره وكل للأفراد بالسوية

واللام للتعليل والصيرورة ثم مانيها انت مشهورة

ولولا أن اسمية لمثلت فلا متناع لوجود قد انت

وان أنى من به — بها المضارع

فما سوى التحفيض أنت سامع

وتأتى للترتيب قبل الماضيه وفيل اسماء لنتى آتية

و استعملت لو حرف شرط في مضي

وقل في مستقبل ثم ارتضى	أو امتناع لامتناع وردت
وبعضهم قال لربط ذكرت	مدلوها امتناع ما يليه
كذلك استنزامه تاليه	ويثبت التالى بقسميه على
حاله ان لم يناف الاولا	مثاله لو لم يخف لم يوص
من قول من اتى لنا بالنص	وذا هو الاولى من القياس
ثم المساوى عند كل الناس	لو لم تكن ربيعة ما حلت
لما من الرضاع فيها يثبت	ولن انصب الفعل والدعاء
وما قسمها على السواء	ومين الابتداء والتبيين
وخاية والفصل للضدين	ومن لشرط وللاستفهام
وتأني موصولة وللتام	وهل لتصديق مع الايجاب
ومثلها المعزة في ذا الباب	واو لجمع مطلق الجمع
ثم لترتيب او المعية	

باب الامر

ولفظه حقيقة في القول ثم مجاز ان اتى في الفعل

وحده اقتضاء فعل غير كَفَّ . عليه مدلول بغير لفظ كَفَّ
 وليس الاستعلاء فيه معتبر . ومثله العلو والخلف اقتضى
 وأمره المحدود باقتضاء فعل يسوى إرادة الأشياء
 والقائلون بالكلام النفسى صار الخلاف بينهم فى ليس
 هل صيغة قد خصصت للأمر أولا وبعض قال لست أدرى
 وصيغة أفعل لمعان وردت ست وعشرين لها قد حصرت
 وجوبها والتدب فى الأفعال أباحة إرادة أمثال
 تهديد ارشاد كذا انذار أذن وتاديب والاحتقار
 تسخير التمجيز والاكرام والتمن والتكوين والانعام
 اهانة دعة التسوية تقويض التمنى والمشورة
 والاعتبار الخبر التكذيب وقد أتى ثمانية المعجيب
 وهذه الصبغة فى الوجوب وحقيقة وقيل فى المندوب
 والأمراض من بعد حظر وردا . فلا باحة أتى مستندا
 بعد الوجوب النهى للتحريم قال به الجمهور للتعليم

فصل

وانفل اتى لطيب الماهيه ليس لتكرار ولا فوريه
ولكن المرة بالضرورة لا بد منها فيه للحقيقة
وقيل لمرة فعل الامر دل او هو للتكرار مطلقا حصل
وقيل لتكرار ان بصفة عاق مثل اية الزانية
وقيل للشور او العزم ورّد او للتراخي ثم فوري استند
ومن فعل واجب قد بادرا ممثّل والبعض فيه ماذري
والرازي والشيرازي قالا مسله

وعبد تجيار من المعزلة
الامر بالشئ الذي قد اُقتا
او القضاء بجديد الامر
ونص في الحديث عن تشيّلها
وان امرا بالنمط يشكّه
وتدخل النيابة المأمورا
وامره النفسى بشئ وعيننا
يستلزم القضاء فيما فوّتا
قال به أكثر أهل الذكر
من نسي الصلاة فليصلها
يدخل في عمومه يُكمله
الا لما منع اليه صير
نهى عن الضد الوجودى عندنا

والقاضي قال آخرًا يستلزمه
وأمره اللفظي ليس عينًا
وهيئة النفس قبل أمر
والآمدى قال بهذا تفهمه
لأنه قطعا ثم لا تضمنينا
بالضد والخلاف مستقر

فصل في التعاقب وعدمه

أمران غير متعاقبين
أو عووبا بغير مما تامل
غير أن جزما بهما فعمل
وطلب الكف عن الأفعال
ويقتضي دوام كف أبدا
ويؤد العسيفة للتحريم
وقد يكون النهي عم عدا
ونهي تحريم تراه مطلقا
فيما عدا المعاملات قد ورد
وما نهى عنه لعين ما شرع
مثاله بيع الملاحيق التي
بان تراخي أحد الأمرين
كضرب واعط درهما للفاضل
وذا اتفاق بينهم مستعمل
نهى بالكف من الأقوال
مالم يكن برة تقيدا
ونحوه كاليأس عند القوم
جما وقد يكون عما أفرادا
فلفساد النهي شرعا حقا
وفيها أن لداخل قد استند
وتعرض الفساد فيه قد سمع
تكون في البطون من أجنة

وما نرى لوصفه كصوم
بصومه عن الضيافة التي
يزيد درهم بدرهمين
وقيل ان كان القبول قد نفي

باب العام

وله ظه يستغرق الصالح له
والصورة النادرة الحصول
ومثلها ما لم تكن مقصودة
ثم الصحيح انه مجاز
وانه أي ذلك العموم من
وحده شمول أمر مفرد
وفي اصطلاح قيل للمعنى أعم
واللفظ عام ثم بعض عمما
مدلوله قضائية كلية
انباتا وسلبا كجاء عبيدي

من غير حصر للذي تناوله
فيه أنت صحيحة الدخول
وأدركت بما بها موجوده
وغير هذا القول قد أجازوا
عوارض الالفاظ لا المعنى بين
لما له حظ من التعميد
وخص بالتمييز انه أهم
في اللفظ والمعنى لكل منهما
لكل فرد حكمها في النية
لكنهم ما خائفوا تشييدي

فلا تضيأ يُكثرون عددًا	فاكرمهم ولا يهينهم أئدًا
حكم على الافراد لا الجميع	وليس كذلك فيه للجسوم
يحمل منها الصخرة العظيمة	ككل من في البلد الفخيمة
من غير ان ينظر للفردية	وليس حكمه على الماهية
خير من النساء في الخصال	مثاله حقيقة الرجال
لاصل معنى ثم بالطبقة	وذلك بالدلالة القطعية
لاجل الاحتمال للتخصيص	لكل فرد منه بالخصوص
عموم احوال وأيضا الزما	مهم أشخاص أنى مستلزما
ومثله جاء عموم الامكنة	من بعده حقا عموم الازمنة

فصل في صيغ العموم

مستى وابن والذى وحيثما	كل واى والى أيضا وما
فبالعموم قد نرى التصافه	والجمع ان باللام أو أضافه
وخالف الجبائى فيه مطلقا	ما لم يكن عهد به تحققا
والرازى قد خالف قول الجمع	والفرد الماهى مثل الجمع
ما كان فيه من عموم عرفا	ولكن الشيخ الفزالى قد نفى

ما لم يكن واحده بالتاء ومثلا له بلفظ الماء
 زاد النون أو يكن تميزا بوحدة وهو لها قد أحزنا
 وفي سياق النفي للعموم فكرة وضعا وللزوم
 نصا اذا تبني على فتح وان لم تبين فالظاهر فيها مستكن

واللفظ مثل الفحوى عرفا قد يع

كحرمت عليكم امهاتكم
 أو العموم بطريق العقل كأكرم العالم أهل الفضل
 هذا اذا لم تجعل اللام التي فيه لعهد او عموم مثبت
 مفهوما حلف فيه هذا الحكم مثاله (مطل النفي طلم)
 وعندنا المعيار للعموم صحة الاستثناء في العلوم
 والجمع نكر في الاثبات ليس يعم سائر الحالات
 ثم الاصبح في مسمى الجمع ثلاثة وقد أتى في السمع
 وانه لواحد قد يصدق وهو مجاز عندهم محقق
 كقوله اعيرسه المزوجة اتعلمين لرجال التبرجة
 في حالة قد برزت لواحد من الرجال البائعين الوشدة

تعميمه اذ لم يكن قد سُور ضا
وقوله لا يستوون عما
لا يقتضي والعطف ثم الفعل
ونحو قد كان النبي في السفر
ولا الذي بعلة قد علقا
واعلم بان ترك الاستيفصال
متزل منزلة العموم في
مثله أسسك عليك أربعا
وايضا الاصح ان قوله
لا يشمل الامة لاختصاص
وقوله يا ايها الناس اشتمل
ونحو هذا قد يعم العدا
ثم الذين وقتهم وجودهم
ثم خطاب واحد ما يمدى

بآخر هو الاصح المرتضى
واثبتوا لغيره ذا الحكما
بدون كان مثبتا في النقل
يجمع للحالة لا وقت الحضر
لفظا وتعميم القياس حقيقة
وقت حكاية لشرح الحال
هذا المقال عند كل منصف
وقارن الباقيات أجمع
يا ايها النبي بل ومثله
صيغة يسيد الخواص
على النبي وان اتى بلفظ قل
والكافر الذي ادام الصدا
يشملهم دون الذين بعدهم
لغيره وقيل بالتمدي

خطاب قرآن بياهل الكتاب
لا تدخل الامة في هذا الخطاب
وداخل ضمن خطاب صدرا
مخاطب ان كان منه خبرا

باب التخصيص

تعريفه بقصر ما عم على بعض الافراد اتي مستكملا
وقابل التخصيص حكم ثبوتا لانه تعدد لفظا اتي
وجوزوا التخصيص حتى ينتهي

لواحد وهو اليه منتهي
ان لم يكن لفظ لهذا العام
وقيل مطلقا وشذ المنع
وقيل بالنوع الى ان يبقى
وبين عام خص فرق وجدا
ان الذي عمومته مراد
اتي لنا مثاله استثناسا
لواحد حتى يقل الجمع
منه سوى المحصور مستحقا
وبين ما به الخصوص قصدا
تناولا والحكم لا يراد
في قوله (ام يحسدون الناس)

هذا الذي يدعونه المخصوصا وما به قد قصدوا المخصوصا
ليس عمومته مرادا حُكما ولا تناولا لما قد عما
بل هو كلى له افرادا بحسب الاصل لها تعداد
ولكن استعمل في جزئى اى واحد من ذلك الكلى
من اجل ذا كان مجازا قطعا من حيث جزئيته قد رعى
فاول حقيقة في الباقي من بعد تخصيص بالاتفاق
من شيخنا والفقهاء وقد ذكر حقيقة ان كان غير منحصر
وقال قوم ان هذا قد قبل ان كان قد خص بما لا يستقل
او بآثار انه تناولا بمضا فذا حقيقة تناولا
ثم مجاز عند الاقتصار عليه وقت قصد الاعتبار
وقيل ان خص بغير لفظ كالعقل في انظار اهل الحظ
وذلك المخصوص قال الاكثر

به احتجاج ليس فيه منكر او خص بالمتصل المبين
وقيل ان خص بذا المعين عنه فذا احتجاجة معلوم
او ان يكن قد انبأ العموم

وفي أقل الجمع أيضا حجة
وبعضهم قال ينشئ الحجة
وحجة يكون في حياة
نينا وبعد في الوفاة
بشرط أن يكون قبل البحث
عن المخصص المزيل للفث

فصل في المخصص

وامظه المريد للتخصيص
غاول يدعونه بالتصل
قما على الاستثنا منها دلا
او نحوها مثل حلا ثم عدا
وعادة وجوب الاتصال
والثان ما يدعى لديهم منقطع
عشرة الاثلاثة ورد
فاخرجت ثلاثة من عشره
ولا يجوز ان اتي الاستثنا
وقيل لا يستثنى عقد من عدد
قسمان بالتحقيق والتنصيص
وهو الذي بانفسه لا يستقل
فذاك اخراج اتي بالا
وذو الكلام فيه قد توحد
فلا يضر الفصل بالسعال
قدو اشتراك او تواطؤ سمع
لكنها بجملة الكل تمد
والباقي صار سبعة مشهره
مستغرقا بلفظه المستثنى
كعشره من مائة وقد ورد

وكل افراد له ان عطفت فهي للاول جمعا ثبتت
وان اتى الاستثناء من بعد الجمل بشرط عطف الجميعها حصل
فعائد للكل ثم ان عطف بالواو فالكل به ايضا وصف
ووارد من بعد مفردات اولي بعود الكل في الحالات

اما اليقران بين جملتين

فايس يقتضى استواء الحكمين
والشرط وهو نفسه ما يلزم من تقيده عند الجميع لعدم
وليس من وجوده ما قد لزم ولا عدم لذاته وينقسم
للشرعي مثل الطهر للصلاة وبمده العقلي كالحياة
للعلم والعادى كنصب السلم الى صعود السطح عند المكرم
والنوى مثاله جاء هنا اكرم بنى عيم ان جاؤا لنا
وهو كالاستثناء ان كان اتصل

واولى بالعود الى كل الجمل
وهكذا الصفات ايضا خصصت
وهي كالاستثناء ولو تقدمت

ورابع المخصصات الغاية وقد تى مشاها في الآيه
وبدل البعض من الكل انفراد بذكره بن حاجب لما ورد

فصل في التسم الثاني من التخصيص

بالحسن تخصيص كريح ارسات

لنوم عاد ككل شيء دمرت
فاننا بالحسن ندرك السما ليس لها التدمير اصلا قد سما

وايضا التخصيص بالعقل وجد

نخلاق لكل شيء منفرد

فالعقل بالتخصيص قد احالا

وخصصوا الكتاب بالكتاب

وبالكتاب سنة تخصصت

وغير الواحد في المشهور

او ان بقاطع كعقل خصا

وخصص الكتاب بالقياس

وخالف الرازي والجبائي

واثنان قد فيه بالخفاء

وبعضهم ان لم يكن أصل القياس

مخصصا من العموم لالتباس

والكرشي قال المنع فيه قد قيل	ان لم يخص عنده بمنفصل
مثال هذا آية الزانية	قد خصصت بآية الآية
وجاز بالفحوى وبالذليل	في أرجح الأقوال لا بالقيـل
وهكذا بالفعل والتقرير	من النبي المصطفى البشير
كقوله الوصال في الصيام	محرم على ذوى الاسلام
ثم رأيناه له قد فعلا	او كان قد اقر شخصا قد وصالا
وعطف ما هم على الاخص لا	يحصل التخصيص للذي تلا
مثاله لا يقتل الذي	بكافر ووصفه حربى
ولا الذي شرف بالاسلام	بكافر في جملة الاحكام
وان لبعض الضمير رجعا	فليس تخصيص به قد سما
ومذهب الراوى على خلافه	ولو صحايبا على او صافه
ليس مخصصا لما هم كمن	يدل دينه فقتله حسن
وبعض أفراد له ان ذكرت	بحكمه قتاله قد خصصت

وعادة بترك بعض ما أمر	به يكون العم فيها قد قصّر
والشرط أن أقرها النبي	أو بان إجماع بها تمرضى
وليس مقصورا على المعتاد	ولا الذي سواء باطراد
بل تطرح العادة في الخائين	ويجعل العموم في القسمين
ومثله قول أبي هريرة	رواية لمسلم شهره
نهى النبي عن يوع الفر	فعم كل غرر للضرر

فصل

ويشيع الجواب للسؤال أن لم يكن بوصف الاستقلال
في حالة المسموم والخصوص

مثل حديث الترمذي المنصوص
بحيث لا يفيد إلا مقترن به كما قال النبي (فلا إذن)
والمستقل جائز الشبوت أن أمكنت معرفة المسكوت
ثم المساوى في العموم للسؤال

وفي الخصوص واضح في ذا المقال
ووارد على خصوص السبب معتبر عموميه للاغاب

فان تكن قرينة التعميم	فاولي باعتباره المعلوم
والصورة التي لها قد وردا	قطعية الدخول فيه أبدا
فلا تُخص منه بأجهاد	أو أنها ظنية الإيجاد
منها قريب جاء في القرآن	خاص "تلاه العم في المكان
لنسبة وخص كالبيان	لنمت خير صفوة الرحمن
ثم الذي عم أتى في الآيه	من الامانات لذى الدرايه
واعلم بان الخاص ان تاخرا	عن عمل بالعم فالدسخ جرى
فان ترى التاريخ فيما جعل	فالوقف عن اعمال واحد قبل
او كان كل واحد قد عما	من جهة وخص منها حتما
فيجب الترجيح للتعادل	بينها من خارج الدلائل

فصل في المطلق والمقيد

ثم الذي دل على الحقيقة	بنفسه لخصص كثيرة
بلا شمول وبلا تعيين	فمطلق يأتي مع التبيين
مقيد ما عن شيوع خرجا	لاى وجه في الوجوه اندرجا
اقسام تقيد مع الاطلاق	اربعة في الفن باتفاق

قاول متفق في السبب	والحكم والثاني بعكس المذهب
وان يكن كلاهما منفيًا	ومثل هذا كونه منفيًا
فثبت حجية المفهوم	يقيد المطلق بالمعلوم
وسبب اذا اتى مختلفا	والحكم فيه قد اتى مؤثقا
كالقتل والظهار حيث قيدت	كহারة القتل بما قد آمنت
فقيل لا حمل وقال الشافعي	في الحمل لا بدله من جامع
وان تري الموجب فيها اتحد	واختلف الحكم بخلاف قدورد

باب الظاهر والمؤول

ومبحث الظاهر والمؤول	نبدأ في بيانه بالاول
فظاهر ما دل للمعاني	دلالة واضحة الرجحان
فالراجح استعمال لفظ الاسد	في ذى اقتراس مهلك للجسد
ثم ان استعمل في الشجاع	

اما الذي يعرف بالمؤول	وهذا هو المرجوح في الاوضاع
وحمله عليه للدليل	فحمل ظاهر على المحتمل
	ان كان فالصحيح في التاويل

او ما يظن الدليل مقرب
 فاولوا بالعزم في اثنيات
 ثم البعيد حمل امسك اربعا
 وحملهم ستين مسكينا على
 وهكذا الزكاة للجنين
 فاولوا الحديث ياتشبيهه
 وحملهم لآية الزكاة
 ومثل ذا حديث ملك ذي رحم

على الاصول والفروع جميعهم
 وسارقا يسرق بيضة على
 ثم بلالا يشفع الاذانا
 بجمله شفعا لما قد كانا

باب المجمل

ومجمل لم تتضح للعقل
 فليس اجمال على الاصح
 ودلالة من قول او من فعل
 في القطع والتحريم ثم المسح
 ودلالة الكل على المعنى الوفي

وإنما الاجمل فيما كانا	كأنقره والنور وجسم بانا
وبين مفعول وبين فاعل	تردد المختار عند العاقل
وإية العقدة ثم المائدة	والراسخين مجمل في لفائده
وقولهم زيد طيب ماهر	لجل ما الوصف اليه صادر
وصح في السنة والكتاب	وتوقع مجمل على الصواب
وان تعذر المسعى الشرعى	فالرد للمعيار أمر قهرى
وما لمعنى تارة يستعمل	واثنين أخرى دونه فمجهل

باب البيان

اخراج ما في حيز الاشكال	لحيز التجلى بالاقوال
هو الذى يعرف بالبيان	عند الاصوليين فى الزمان
وقد يكون آتيا بالقول	كما يكون آتيا بالفعل
وما روى الآحاد كالإيمان	يبين الموجود فى القرآن
وماله تقدم وان جهل	تعييناً فداً البيان حقائق قبل
والثاني توكيد اتى للسابق	وان يكن اقل من ذاللاحق
هذا وان لم يكن اتفاق	بين البيانين له استحقاق

مثاله لو طاف بعد آية حج طوافين لتلك الغاية
لكنه بواحد قد أمرا كان البيان قوله المعتبر
تأخيرهُ عن وقت فعل لا يقع

وجاز عند بعضهم وقد وقع
لوقت فعل عند أهل الباب
تأخيرهُ في غير مجمل سمع
فيما له الظاهر في المقال
تبليغ ما جاء به التنزيل
لنقى حذور أنى عليه
يا أيها الرسول بلغ وكفى
بذات ما التخصيص قد يفيد
ولا يوصف انه مختص
مع ان علمه به لا ينقص
وبعض أصحاب النسخ الطاهرين

لم يسمع التخصيص الا بعد حين
ومثلا لبعض بالزهراء حيث أتت الآية النساء

وطلبت ميراثها مما ترك
فاحتج صديق النبي ﷺ
وقسروى البخارى ان عمر
حتى اتى له ابن عوف ودكر
والدها من كل مال قد ملك
بما رواه الناس عن ابيها
لم يأخذ الحزبة ممن كفرا
أخذ النبي ﷺ من مجوسى هجر

ألا بسنة به توارث . كما به انصوص حقا أعلنت .
وان أتى نسخ له لا جامعا . فمما القرآن حاضدا لها
أو جاء بالقرآن نسخ السنة . فهي التي تأتي تُقَوَّى ممتننه
وجاز نسخ النص بالقياس . ان كان ظاهر الكل الناس
وجاز نسخ الفحوى دون أصله . وعكسه مصرح بنقله
وقد أجازوا النسخ الانشاء . ولو بلفظ جاء للقضاء
أو كان بالتأييد قد تقيدا . وغيره كامر صوموا أبدا
وجائز يبدل قد ثلثا . ثم بدون بدل قد حصلا
ولم يقع وثيل بل قد قهلا . نحو (ادا ناجيتم الرسولا)

فصل

وعند كل المسلمين قد وقع نسخ وعند غيرهم قد امتنع .
وسنخ حكم الاصل لا يبقى ممتنه

حكم لشرع قد أتى وتابمه

واختيران كل حكم شرعى . يقبل نسخا قد أتى في السمع
وهنوعوا نسخ وجوب المعرفة . لحسنها الدائى به المتصرفه

وقيل تبليغ الى الامّة
أما زيادة على النص فلا
ثم طريق العلم بالتأخر
لا يشك الناسخ فاعلم حكمه
نكون نسخا للذي تأملا
اجماع و قول النبي الاظهر

الركن الثاني

كتاب السنة

وسنة ما عن نبي نبيلاً
والانبياء عليهم السلام
فليت التوب عنهم نصبر
ولا يقر أحداً محمداً
سكوته ولو بلا استشار
العصمة لا يفعل امر ما
وما يكن من فعله جبلي
أو كان للبيان أو مخصوصا
مؤمن الوجوب بالأماره
قولا وتقريرا وما قد فعلا
لجميع يثبت الاعتصام
ولو صغيرة ودا المحرر
باطل في كل أمر يوجد
بدل للجواز لا الانكار
أيضا ولا المكروه فيما عدا
كالله ب والقعود ثم لا كل
به فواضع إلى منصوصا
عن غيره في هذه العبارة

مثل الصلاة بالاذان مثيرات

لأنها حقاً به تخصصت

وقد أتى الكلام في الاخبار محرراً بأحسن اقتصار

فنه ما ركب وهو مهمل كما أتى في الفن أو مستعمل

ثم الكلام وهو ما من الكلام

تضمن الاسماء فيه قد علم

والشرط كونه أتى مفيداً لذاته وكونه مقصوداً

وإنما تكلم الاصول فيما أتى متحصلاً بالقول

فإن أفاد الطلب الاتسام فطلب المأمية استتھام

هذا والا فالذي لا يمتثل صدقاً فتنبيه وانشاء قبل

وما أتى محتملاً للصدق وكذب تخبر ذو نطق

والانشاء ما المدلول بالتمام يحصل في الخارج بالكلام

وتخبر ما يحصل المدلول في خارج بالغير ذا الحصول

وماله من صدق أو عن كذب اصلاً خروج في جميع الرتب

وبعضهم قد قال بالوايسطة لكثرة المذاهب الثابتة

ثم الذي دل عليه الخبرُ حكمٌ بِنِسْبَةِ بها يشتهرُ
وموردُ الصدق وموردُ الكذب
في الخبرِ النسبةُ لا غيرُ يجب

باب الخبر

وكل ما اوهم باطلا ولم يقل تأويل فكذب وعم
وسبب الوضع من النسيان
وبعض ما الى النبي نُسباً
وما بصدقه حقيقة قطعاً
اما الذي عن النبي في قلاً
ان نأقلوه خبراً واعن العيان
بكونهم جمعا كثيرا يمتنع
وحكمه ان يوجب الضروري
وهو الذي حده تواتر وصل

من بعد قرن قد مضى من الأول
وحكمه ايجاب علم تعلمت
نفس به ثم اليه رُتكن

وخبير الآحاد ماقد شارباً مشهور منقول وما توارثوا
والحكم فيه ان يفيد الغلبة لذلك الظن الذي قد صحبه
ومخير بحضرة التوم ولم يكن يذبحه صادق فيما نظم
وواجب بقول واحد عمل

في الفتوى والشهادة اجماعاً وضل
وهكذا في كل امر ديني يعمل بالواحد في اليقين
والاصل ان كذب فرعه فلا يسقط مروياته قد قبلنا
او شك والفرع به قد جزمنا فبالقبول امره قد علمنا
وقبلت زيادة من عدل ومجلس لم يتعد في النقل
ولو رواه سماً مرة ثم ترك

اخرى فدأب راويين قد سلك
او غيرت اهراب باقي الخبر

تعارضاً في وصفه المشتهر

باب النكاح على شروط الراوى

شرائط الراوى بلا محالة العقل والاسلام والمدالة

وَعُرِفَتْ بِهَيْشَةٍ رَاسِخَةٍ فِي التَّفَسُّعِ عَنْ كِبَائِرِ مَمَانِعِهِ
 أَيْضًا وَعَنْ صَغَائِرِ الْخِصَّةِ مِثَالِ هَذَا سَرَقَةٍ لِلْقَمَةِ
 تَمَّ عَنْ الرِّذَائِلِ الْجَائِزَةِ كَالْبَوْلِ فِي الطَّرِيقِ لِلْجَائِزَةِ
 وَالْأَكْلِ فِي السُّوقِ لِبَغِيرِ سُوْقِيهِ

مُسْقِطَةٌ لَهَا عَلَى التَّحْقِيقِ
 كَبِيرَةٌ كُلُّ جَرِيَةٍ أَتَتْ ثُمَّ بِقَلَّةِ أَكْثَرَاتٍ أَعْمَتْ
 كَالْقَتْلِ وَلِزْنِ شَرْبِ الْخَمْرِ وَبَعْدَهَا اللَّوَاطِيعُ يَزْوِي
 وَالسَّرَقَةِ وَالغَصْبِ وَالنَّمِيمَةِ شَهَادَةُ الزُّورِ هِيَ الذَّمِيمَةُ
 يَمِينَةُ الْغَسَّوسِ فِي لَأْثَامِ وَبَيْنَهُمَا قَطِيعَةُ الْأَرْحَامِ
 عَقُوقِ الدِّينِ وَالْفِرَارِ مِمَّنْ عَلَيْهِ زَحْفُ الْكُفَّارِ
 مَالِ الْيَتَامَى أَكَلَهُ لَا يَمْنَى خِيَانَةٌ فِي الْكَيْلِ وَفِي الْوِزْنِ
 صَلَاتُهُ عَنْ وَقْتِهَا تَقْدَمَتْ أَوَانُهَا بِغَيْرِ هَذَرٍ أُخِرَتْ
 وَكَذِبٌ عَلَى رَسُولِ الْحَقِّ وَضَرْبٌ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقِّ
 وَسَبُّ أَصْحَابِ النَّبِيِّ مِنْهَا وَقَدْ نَهَانَا الشَّرْعُ أَيْضًا عَنْهَا
 وَالرِّشْوَةُ الْكُتْمَانُ لَشَهَادَةِ دِيَانَتِهِ وَبَيْنَهُمَا الْقِيَادَةُ

سماية ^١ والمنسع ^٢ للزكاة	والياس من رحمة ذى الهبات
وأمن مكر الله والظهار	واكل خنزير كذا الافصار
في الصوم والعلول في الغيبة	قطع الطريق بثست الجريمة
والسحر والرباء والادمان	على صغيرة بها يحسمان
والرابع الضبط وقه تضمن	اربعة من الشروط تعنى
سماعه والثان حفظ اللفظ	ثم ثباته على ذا الحفظ
لحين ان يؤدي الرواية	وفهم معنى اللفظ والدرايه
ثم الصحابي مؤمن قد اجتمع	مع النبي وهو له قد اتبع
وما يسمى صحبه قد لا	ان كان عدلا عاصر المكمل
وكل اصحاب النبي عدول	واكثر الناس بها يقول

باب انقطاع الحديث

وما أتى منقطعا فوعان	ظاهر الانقطاع ثم الثاني
باطله اما الذي في الاول	فهو يسمى عندهم بالمرسل
وهو الذي قد سقط الصحابي	من الرواة عندهم الباب
وما يسمى عندهم منقطعا	غير ان صحابي به ما سمع

او ترك الاثنان فهو المفضل	ويشمل الاقسام هذا المرسل
فمرسل الصحابي بالاجماع	يقبل للحديث على السماع
وسرسل القرين ايضا يقبل	دليله ان الثقة ارسلا
وذوا القاطع باطنا لفقد	راويه شرط من شروط الحديث
وجاز للمارفي نقله بما	يفيد معناه الذي قد علم

فصل في الاحتجاج بقول الصحابي

قول الصحابي قال صلى الله	عليه حجة لما رواه
وعن كذا سمعته قد امرا	ثم من السنة هذا ظهرا
ايضا فكان الناس يفعلونا	في عهده هذا ويوقنونا

باب انواع الخبر

وخبر اربعة انواعه	معلوم صدق يجب اتباعه
تخير من رسل الحق	وحكمه اعتقادنا للصدق
ولمعه ما كان معلوم الكذب	وحكمه اعتقاد بطلان يجب
وما اتى محتملا للصدق	وغیره كالقول من ذي القس
حكمه توقف فيه وما	ترجع الصدق له قد علم

تخير العدل الذي قد جئت شرئط الراوى به وثبتت
وحكم هذا عمل به بلا لزوم الاعتقاد عند العقلا

لمسكن الثالث الاجماع

من جملة الادلة الشرعية اجماع ائمة مجدية
وهو اتفاق من اولى اجتهاد بعد وفاة افضل الساد
ومنه قولى يسمى لقولى ومنه قولى يسمى الفعلى
فعلم اختصاصه بالمسلمين فلا اعتبار باتفاق الكافرين
وفي حياة المصطفى لا ينعقد لامن صحابى ولا من بعده

باب شروط الاجماع

ثلاثة شرائط الاجماع وهى اجتهاد عدم ابتداء
وعدم الفسق ولا تشترط

في اهل الصفة حيث ارتبطوا
وليس شرطاً بكونهم من اهل مدينة الرسول ثم النسل
وقيل الانقراض في السكونى

شرط له حفظ من الثبوت

وقد أتى الاجماع عن قياس وفيه قد خالف بعض الناس
وحرقه عند الجميع حرما كما من القرآن نصا ولما

باب مراتب الاجماع

مراتب الاجماع خذافواها اجماع اصحاب النبي اعلها
وبعد ما نص فيه البعض وسائر الباقي عنه عضوا
ثم على حكم لهم لم يعلم فيه خلاف عند من تقدم
ورابع اجماعهم على ما فيه خلاف سابق دواما
وجاهد المعلوم من ذالدين ضرورة يكثر في اليقين
مثل وجوب الصوم والصلاة

وحرمة الزنا على الزناة
ومثله من جحد المشهورا لكل بيع قد أتى مذكورا
وحجة بقول رب العالمين (ويتبع غير سبيل المؤمنين)

لركن الرابع كتاب القياس

والفرع ان ساوى لذات الاصل
في علة الحكم بنص العقل

فذا هو المدعو بالقياس	يعرف عند هؤلاء الناس
مثاله تحريم بيع الارز	بالارز مع تفاضل في الحرز
فانه قيس ببيع الحنطة	تفاضلا في حالة المشية
فالاصل وهو حنطة والمرع	الارز ثم البتبع حكما يدعوا
وعلة وهي اتعاد الجنس	والقدر في افرع بدون لبس
وحجة لعمل الصحابة	مع سكوت الباقي ذي النجابه
وليس في امورنا العاديه	يكون حجة ولا الخفيه
وفي الحدود ثم كفارات	ورخص ايضا وتقديرات
قام منه الامام الاعظم	لان منها لنا لا يعلم

باب اركان القياس وشروطه

اركانه اصل وحكم الاصل والفرع والعلة عند الكل
 وشرط حكم الاصل كونه ثبت

بلاقياس بل نصوص اعلمت

وكون هذا الحكم ما تبعدا
 بالقطع فيه كعقائد الهدى
 وغير فرع لقياس آخر
 ان لم تكن فائدة في الظاهر

توسط وعدم العدول عن طريقة القياس بالحكم الحسن
 مثاله ما جاء في شهادة خزيمة الممدود في الصعابة
 ان النبي قد الاعرابي دراح المرتجز الجواب
 فقال من يشهد له خزيمة . فحسبه شهادة قوية
 وكون حكم الفرع لا يشمل دليل حكم الاصل بل يعزله
 وكون حكم الاصل فيه اتفقا خصمان في القول الذي تحققا
 فان يكن لعلتين مختلفا فهو مركب باصل عرفا
 او ان يكن لعلة قد منعا حصم وجوبها باصل سعا
 فذ هو المعروف بالمركب

وصفا لوصف الحكم بالتركيب
 والشرط في الفرع وجود الله
 بلا زيادة ات في الجملة

او معها فان تكن قطعية فهو قياس القطع بالعيه
 او ان تكن ظنية فلا دون وهو الذي بالظن قد يعنون

ولا يقوم قاطع النص على خلاف فرع حكم ما أصلا
وان يساوي صله فيما قصد

من عين او جنس وحكم قد جد
ولا يكون حكم فرع قدما على الذي لاصله تحكما
وخبر الواحد عند الاكثر ليس على خلافه في الاشهر
وعلة معرف للحكم او باعث عليه في ذا العلم
وهي التي للحكم قد تدفعه او تفعل الامرين او ترفعه
ونقل حكم الاصل للفرع اشهر

نتيجة القياس فيما قد ظهر
وجاز تعليل بما لا يطالع
وعملوا للحكم علتين
وشرط الحاقها ان تشتمل
وكونها لحكمة قد ضبطت
ولم يكن ثبوتها تاخرا
ولم تعد للاصل بالابطال
فيه على حكمته وقد وقع
وعكس هذا جاء في الحكمين
لحكمة باعثة من يمتثل
ولم تكن معلومة قد وردت
عن حكم اصل للقياس قررا
لانه المذشاء للاعلاله

ايضا ولا تخاف الاجماع والنص مما جاءنا سماعا
ولم تكن تضمنت زياده عليه ان قد نافيت الزيادة

باب المسالك

مسالك العلة في الاصول كثيرة واضحة النقول
فالنص ما دل على التعليل بوصفه الصريح في الدليل
بحيث لا يقصد غير العلة مثاله كي لا يكون دونه
وقد يكون ظاهرا كاللام والباء في التعليل للكلام
وبعد الايمان كاعتق رقبه في قوله لمن انى مستجوبه
وتعرف العلة بالاجماع ايضا كما قد جاء في السماع
والسير حصر سائر الاوصاف

في الاصل مع بطل غير الوافي
بعلة ويكفي قول المستدل بحثت حتى لم اجد غيرا يعمل
وبعد هذا مسلك المناسبه للحكم واعلم انها مصاحبه
اخراجها التخرج للفساط فاعله كي يسهل في التعاطي
وشبه ودرران الحكم وانما من الطرد انى في النظم

والتماس التنقيح للمناط تحقيقه قد تم باحتياط

باب القواعد

قواعد الدليل عند الجملة أنت إليه من جهات العلم
 خاويل تخالف للحكم عن علمه كإن لها في الوهم
 وبعده المدعو لهم بالكسر تخالف العكس كذلك يجري
 وعدم التأثير في الوصف وفي أصل وحكم ثم فرع يقتضي
 والقب منها وله قسمان والقول بالموجب في القرآن
 والفرق بين الأصل والفرع بعد

منها وقدح في تناسيب ورد
 بعد فساد الوضع منها ساري وبعده فساد الاعتبار
 ومنع عملية وصف وردا ثم اختلاف ضابط قد وحدا
 في الأصل والفرع كنفى الثقة بالجامع المدعو بتلك الصفة
 وقد أتى آخرها لتقسيم كما به صرحتم المعلوم

فصل

ثم اقياس من أمور الدين ومن أصول الفقه في اليقين

فرض كفاية وقد تعينا على الذي للاجتهاد بيننا
ومنه ما يدعونه "جليا" ومنه ما يدعونه خفي
فالذي وهو الذي قد قطعنا فيه نقي فارق قد قطعنا
والثاني ما كان احتمال الفارق فيه قويا عند كل واثق

باب الاستدلال

ما ليس نصا ثم لا الجماعا ولا قياسا نجانا سمعا
يدعى بالاستدلال فيما اقلا وفيه الافتراضى حقارى خلا
وهكذا القاسم "الاستثنائى" ثم انتفاء الحكم لا انتفاء
تدركه كقولنا للمخصص في وقت ابطال النص الحكم
الحكم يستدعى اذن دلالة والسبر لا دليل عنه قبالا

باب المعارضة وال ترجيح

والحجتان انهما تقابلا على السواء او هما تعادلا
مع اتحاد فى الحل والزمن بدسبة لرأينا لا لما يظن
فذا هو المعروف بالمعارضة بين الليل والذى قد عارضه

وتأني في السنة والكتاب	وعرفوا الترجيح في ذا الباب.
بانه - ترقية لمواحد	من الدليلين كما في الوارد.
وعمل برأى قد وجبا	لانه الاقوى الذي قد طلبا
ورجعوا بكثرة الاطلة	وكثرة الرواة من ذي الامة
وبعدا ايضا علو السند	بين النبي والراوى للمجهد
وفقه هذا الراوى ثم لفته	ولحموه وضبطه وفطنته.
وورع وشهرة العدالة	وعدم ابتداعه في الحاله.
وحفظ مروى وذكر السبب	تعويله للحفظ دون الكتب
سماعه من غير ما حجاب	وكونه من اكثر الاصحاب
وكونه حرا وكونه ذكر	بهذه مقدم راوى الخبر
وكونه مؤخر الاسلام	وحمله من بعد الاحتلام.

باب الاجتهاد

بذل البقيه الوسع في تحصيل	ظن بحكم شرعى بالتعيل
هو الذى يدعى بالاجتهاد	والشرط في المجتهد المراد.

بلوغه والعقل ثم الملائكة فقيهه تنفس كل قصد سلطنة
توسط في النحو والاصول وائة وسائر المنقول
والعلم بالسنة والمكتاب

شرط صكنا الاجماع للاصحاب

وعلمه بسيرة الرواة والنسخ والمنسوخ في الايات
وكونه من جملة المدول وعالمنا قواعد الاصول
وهذه لذي اجتهاد مطلق كالشافعي ومالك المحقق
ودونه مجتهد في الذهب ومن له في الفتيا قول صيب
والحق عند الله ما تعددا وبعضهم لغير هذا ارشدا
ومن أصاب قلبه اجران وواحد لمخطيء الامعان
وجاز لاني الاجتهاد ودائما اقواله رشاد
والاجتهاد جائز في عصره بإذنه الصريح او بغيره
وجاز ان يقال بالالهام من قبل الاله ذي الانعام
لعالم او لاني ظاهر على لسان من نبي آخر

الحكم بما تشاء في الوقائع بلا دليل فهو وفق الزائع

فصل في التقليد

وعندنا التقليد اخذ القيل وهو لغوي ذمي اجتهاد يلزم وجازز تقليد منفضول لمن وجازز تقليد الامام الميت وجازز الاستفتاء ممن عرفوا أو ظنوا لا اشتهاره بلعلم وجازز للعوام ان تبا له وجازز للعقلد الاقتداء عن الذي في النص قد قلده ثم الاصح انه يمنع

من غير ان يعرف للدليل ثم لصاحب اجتهاد يحرم يعتد الفضل له وهو حسن من اهل الاجتهاد عند الامة بالقتوى او كان بها قد وصفا وبعدالة له في الحكم عن ماخذ الفتوى لكي تعقبه لانه جات له الاراء وهو حكم الله قد ارشده لخص المذاهب المتبع

باب التقليد في اصول الدين

وفي اصول ديننا الحميدي قد وقع الخلاف في التقليد

فليجزم المكلف اعتقاده	بان ما كان فقد اراده
وان ما سوى الاله حادث	سبحانه الصانع وهو الوارث
الواحد المعبود في الوجود	منزه عن ضد أو نديم
ولم يزل سبحانه موجودا	وبصفات ذاته معبودا
ولا ابتداله ولا انتهاء	وذاته خالفت الاشياء
حقيقة الاله لا يدركها	شخص ولا بكنها يعرفها
وذاته ليست لنا معلومه	في هذه الدنيا ولا مفهومه
بل علمها يمكن في الآخرة	لانها فيها حصول الرؤية
وليس مولانا بجوهر ولا	بعرض ولا بجسم شكلا
ووحده لا في مكان أو زمان	

ولا احتياج كل شيء بدعه	وليس في قطره وليس في اوان
وكل ما قدر من خير وشر	سبحانه ولو يشأ ما اخترعه
وعلمه لكل معلوم شئ	منه تعالى ليس فيه من مفر
	من كل جزئي وكل جعل

وقدرة لكل مقدورات
وهو القديم الفاعل المرید
منزه عن نقص او مماثله
والبصر الكلام مع بقاء
احياء امانة وخلق
ما صح في السنة والكتاب
وعند ما نسیع مشکلا ورد

عنه یجب تنزیه مولانا الصمد

والتخلف في التفویض والتاویل

ولا یضر الجهل بالتفصیل

ومذهب المتقدمین اسلم
وغير مخلوق كلام الله
في اللوح مكتوب وباللسان
مدلول قرآن انی منقسما
ومذهب المخلفین اعلم
بل قائم بالذات لا تناهی
یتلى كما یحفظ بالجنان
الى قديم ثم حادث وما

ليس بمحدث ولا قديم	وحققوا لذلك التقسيم
ثم الكلام النفسى واللفظى	تراد فلوذا هو المرضى
يدل كل منهما على ما	دل عليه الآخر استلزاما
سبحانه يفتقر غير الشرك	لمن يشاء وهو اهل الملك
يشيب بالطاعة فضلا منه	وينش العقاب عدلا عنه
اثابة العاصي وتعذيب المطيع	تجوز بالعقل لمولانا لسيع
من عدله يقتصر للملحاة	من اختها الطاللة القرناء
ويستحيل وصفه بالظلم	لانه المالك همل الحكم
وقد اتى النص بان الرؤية	للمؤمنين وهى اعلى بغيه
وسائر الكفار محجوبونا	عن رؤية المولى ومنبوتونا
واختلف فى الدنيا وفى المنام	تجوز ام لا وهو فى الكلام
وقول موسى ارنى قد دلا	على جوازها الاصح نقلا
وهو نبي يستجيب الجبل	عليه بل يكس فيه الفضل
ووقعت فى ليلة اعراج	على الصحيح عند ذى احتجاج

من علم الله له السعادة فذا بخير الخروى اراده
وضده الشقى ولا يبدل ما كان فى العلم ولا يحول
ومن يكن فى العلم مات مؤمنا

فليس يشقى بل سعيد ضمنا

والم بزل بحالة الرضاء	من ربه الصديق ذو الوفاء
رضاء مولانا مع المحبة	غير ارادة مع المشيئة
فليس يرضى الله للعباد	كفرا يكون من أولى العباد
والرزق ما به انتفاع يحصل	ولو حراما باغتصاب يؤكل
بيده الاضلال والهداية	كما به جاءت نصوص الآيه
لوخلق قدرة على الطاعات	فى العبد توفيق الى الخيرات
ما عنده صلاح عبد وقعا	فى آخر العمر فلطف سمعا
حقائق الاشيا يجعل جاعل	بجمولة وغير ذاللسا قس
وارسل الرب لكل الخلق	رسلا وقد ايدهم بالحق
وخص بالختم النبى محمدا	كما به فى اول الخلق بدا

مفضل على جميع العالمين (محمد) المبعوث فيهم أجمعين .
 وكل أمر خارق للعاده ثم له التحدى جزء شاده .
 معجزة ان كان من نبى كرامة ان كان من ولى .
 واسقط للتعدي في الكرامة

لأننا لاوليا علامه .
 كجزيان النيل بالكتاب من عمر المعروف بالخطاى .
 ومن يمت فباتمساء الاجل .
 والعجب يبق مثل حب الخرد .
 والنفس تبق بعد موت البدن .

على الصحيح عند كل موقن
 والروح عنها المصطفى ما اخبرنا
 ونحن عنها عقلنا قد قصرا

والحشر والصراط والميزان حق كما جاء به القرآن
 كذا عذاب الناس فى القبور ثم سـ والقبور للمقبور

وجنة الفردوس ثم النار مخلوقتنا ان لها قرار
 فعمت الجنة دار البره وبثست النار مقر الكفرة
 والرب ما عليه شيء وجبا يل الثواب منه فضلا وتنا
 اعادة الاجسام بعد العدم لا بد منها لجميع الامم
 بعد النبي الصديق خير الاول

فعمر عثمان بمنده على

وما جرى بين الصحابة الكرام

نفسك عنه مالنا فيه كلام
 والشافعي ومالك واحمد ثم ابو حنيفة المجد
 والطاهري داود كان جبلا في العلم واجتهاده قد قبلا
 اسحاق والاوزاعي ثم الثوري

وابن عينة الذي في الفور

جميعهم على هدى من ربهم متلا وهم ضامنوا بنجاتهم
 والاشعري امام اهل السنة مقدم في هذه الطريقة

ثم طريق شيخنا الجنيدى خير طريق قائم سديد.

خاتمة في علم التصوف

علم التصوف الذى للمؤمن تجريد قلب من تقي مؤمن.

لله واحتقار ما سواه لكن بنسبة الى مولاه.

والناس منهم الشقى والمقتضى اثار خير خلقه المشرى.

فمن يكن منهم شريف النفس

يربأها من امره الاخس

ودأبنا الى المعالى بجمع يسهر فيها ليله ويصبح

ومن اطاع ربه وعرفا صفاته التى بها قد وصفا

تصور البعد والاقترابا وخاف منه وارنجى الثوابا

فقد المأمور ثم اجتنبا منه حتى اليه حبا

اذا يكون سمعه وبصره ويده ورجله وأثره

ولا يبالى منهم من سقلا بل جهله يفوق جهل الجهلا

ثم بحكم الشرع زن ماخطرا فان يكن موافقا قابضه

ولا تخف وسأوين الرحيم فانه يامل من الرحيم
وان يكن عنه نهانا المشرح فاحذر فشیطان اليه يدعو
وان شككت فيه فامسك به

بحق ترى حكما له في ربه
فان فعلته فبب بالعجل ولا تعد اليه في المستقبل
واذكر هجوم الموت ثم جأته

لا تمسكنا تسوية مفسوته
وكل واقع بقسرة الآله

والكسب خاق الله لا خلق سواه
والا اكتساب عند بعض افضل

وعند بعض آخر التوكل
قد انتهت الفية الاصول والحمد لله على القبول
يارب واجعها اليك خالصه وعن حقائق العلوم غائصة
واغفر لناظم لها وتالى بجاء خير الانبياء والآل

تمت بحمد الله تعالى

الفية الوصول الى علم الاصول

لناظمها الفقير الى الله تعالى

على ابراهيم بشير

من دهبانس

من رواق

القشنية

بالاثر

تتار يظ

صورة ما كتبه مولانا الاستاذ الاكبر ركن الشريعة
ونبراس الدين فضيلتو الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع
الازهر قال حفظ الله

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد على ما اسبغت من اساليب النعم . ولك
الشكر بما اسبغت من جلايب الفضل والكرم . والصلاة
والسلام على النبي المبعوث خير الامم : الجامع لجوامع الكلم
ونوابغ الحكم مع كشف غياهب الظلم . اما بعد فان اول ما
تحلى به نوع الانسان . واعلى ما تخلق به ابتداء الزمان . ادب .
يرفع به نسب . وعلم يعلم به حسب

تلك المكارم لا قعبان من ابن شيئا بماء فصارا بعد ابوالا
وان من ابتداء الزمان من تحلى بالسكالين وشر عن ساعد الجد في
الحالين . ومنهم البارع المجيد واللودعي الفيد الشيخ على ابراهيم
شخير من علماء الازهر فانه مع كمال ادبه قد صنف الفية في الاصول
جمع فيها جمع الجوامع على الوجه المقبول وقد اطلعت عليها فاذا هي
عقود جوهرية منظومة في سلوك عبقرية اكثر الله من امثاله ويلفه
من نواله جميع آماله في خادهم العلم والفقراء بالازهر (الختم)
سليم البشرى .